الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/EX(37)/2
11 May 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية السابعة والثلاثون

جنيف، ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥

الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا

تقرير أعده الأمين العام للأونكتاد

(A) GE.05-50986 090605 100605

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٣	٣
أولاً - البحث والتحليل في مجال السياسات العامة	٤ - ٥	٣
ثانياً - المسائل القطاعية	٦ - ٨١	٤
ألف- التجارة الدولية	٦ - ٤٣	٤
١- البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية (جيتاب)	٦	٤
٢- الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة	٧ - ١١	٥
٣- المساعدة التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة	١٢-١٨	٥
٤- التجارة والتنمية والبيئة	١٩-٢٤	٨
٥- سياسات المنافسة والاستهلاك	٢٥-٢٧	٩
٦- السلع الأساسية	٢٨-٣٣	١٠
٧- أنشطة التدريب	٣٤-٤٣	١٢
باء - تطوير الخدمات	٤٤-٥٢	١٤
١- برنامج النقاط التجارية	٤٤-٤٥	١٤
٢- النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)	٤٦-٤٧	١٥
٣- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية	٤٨-٤٩	١٥
٤- النقل والمرور العابر (الترانزيت)	٥٠	١٥
٥- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (آسيس)	٥١-٥٢	١٦
جيم- الديون والتمويل والتنمية	٥٣-٥٩	١٦
١- نادي باريس	٥٣	١٦
٢- تقديم الدعم التقني إلى مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (مجموعة الـ ٢٤)	٥٤	١٧
٣- نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)	٥٥-٥٩	١٧
دال- الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع	٦٠-٨١	١٨
١- تحليل قضايا الاستثمار	٦٢-٦٥	١٨
٢- السياسات وبناء القدرات	٦٦-٧٧	١٩
٣- الاستثمار والقدرة التنافسية للمشاريع	٧٨-٨٠	٢١
٤- التأمين	٨١	٢٢

مقدمة

١- ينظر مجلس التجارة والتنمية كل سنة، في إحدى دوراته التنفيذية، في تقرير عن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا. وهذه الوثيقة هي التاسعة في سلسلة الوثائق التي صدرت منذ انعقاد الدورة التنفيذية الخامسة عشرة للمجلس. وهي تتضمن لمحة عامة عن أنشطة البحث والتحليل التي يضطلع بها الأونكتاد فيما يخص التنمية في أفريقيا، علاوة على ملخص لأنشطة محددة، بما فيها الخدمات الاستشارية والتعاون التقني، في كل قطاع من القطاعات التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد. وهذا التقرير يكمِّل ويستوفي المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/EX(35)/2، التي قدِّمت إلى الدورة التنفيذية الخامسة والثلاثين للمجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

٢- وإن الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها A/RES/59/254، إذ رحبت بما تقدمه منظومة الأمم المتحدة من دعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد)، قد طلبت مواصلة هذا الدعم. وإن المجلس، في دورته الحادية والخمسين، قد قرر في استنتاجاته المتفق عليها ٤٨٠(د-٥١) أنه "ينبغي للأونكتاد أن يواصل في إطار ولايته، توفير التحليل والمشورة في مجال السياسات العامة بشأن التنمية الأفريقية، ودعم البلدان الأفريقية في مسعاها لتنفيذ برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبلوغ أهداف التنمية الدولية، بما فيها تلك الواردة في إعلان الألفية". وواصلت شتى الشعب والبرامج التابعة للأونكتاد تعاونها الوثيق وتآزرها مع أمانة النيباد وقدمت إليها إسهامات محددة وكذلك إلى لجنتها التوجيهية فيما تقوم به من أعمال. كما قام الأونكتاد بإبلاغ مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بأنشطته في هذا الصدد لإدراجها في تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة إلى النيباد. وإن تقارير مختلف المجموعات المشتركة بين الوكالات، فضلاً عن فرادى مساهمات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في وضع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا موضع التنفيذ، تقدم أيضاً إلى لجنة البرنامج والتنسيق في نيويورك.

٣- إن أنشطة الأونكتاد لصالح أفريقيا تتماشى عموماً مع المتطلبات الناشئة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على النحو الوارد في الفقرة ٣(أ)-(و) من الوثيقة TD/B/EX(35)/2 المقدمة إلى الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية.

أولاً- البحث والتحليل في مجال السياسات العامة

٤- أعدت أمانة الأونكتاد تقريراً بعنوان "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: القدرة على تحمل الدين: واحة أم سراب؟"[(١)]، قُدمت صيغة موجزة منه إلى مجلس التجارة والتنمية في دورته الحادية والخمسين. وقدم هذا التقرير تحليلاً تقنياً لهذا الموضوع وتناول مشكلة ديون البلدان الأفريقية في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ويبين التحليل أنه على الرغم من التقدم الذي أحرز في تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإن البلدان الأفريقية لن تجد نفسها قادرة على تحمل ديونها، ويوصي بشطب ديون أشد البلدان فقراً أو تطبيق معايير بديلة من أجل ضمان حل دائم يخرجها من خطر الديون. ومنذ نشر هذا التقرير، توصلت اللجنة المعنية بتقرير أفريقيا التابعة لرئيس الوزراء بلير وكذلك تقرير ساكس لمشروع الألفية إلى نتيجة مماثلة فيما يتعلق بكل من مسألة مديونية أفريقيا والاحتياجات الإضافية لأفريقيا من الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥- وأفضت مداولات المجلس بشأن هذا البند إلى اعتماد استنتاجات متفق عليها جاء فيها، ضمن جملة أمور، أن المجلس رحب بتقرير أمانة الأونكتاد كإسهام في النقاش المتعلق بالقدرة على تحمل الديون، وشدد على أنه تنبغي لتحليل القدرة على تحمل الديون أن يشمل مجموعة شاملة من المتغيرات، من بينها عوامل محددة لكل قطر فضلاً عن أوجه الضعف.

ثانياً- المسائل القطاعية

ألف- التجارة الدولية

١- البرنامج المتكامل المشترك بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية لتقديم المساعدة التقنية إلى نخبة من أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان الأفريقية (جايتاب)

٦- دُشنت المرحلة الثانية للبرنامج المتكامل المشترك، بدعم من الشركاء في التنمية، بالنسبة لـ ١٦ بلداً أفريقيا. وفي إطار هذا البرنامج، ركز بناء القدرات على قيام مركز التجارة الدولية والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بتنفيذ النظام التجاري المتعدد الأطراف من خلال التعاون الوثيق والتآزر مع البلدان المستفيدة. وأنشئت أفرقة عمل وطنية في البلدان الـ ١٦ المستفيدة ووضعت الصيغة النهائية لوثائق مشاريع مخصصة لبلدان محددة من خلال عمليات مشاورة وطنية مكثفة وإرشاد بشأن المنهجية والجوهر مقدم من الوكالات المنفذة. وعملية إعداد وثائق المشاريع القطرية على الصعيد الوطني تشكل في حد ذاتها ممارسة في مجال تنمية القدرات. وأُكمل إعداد مجموعات تعليمات لتيسير التنفيذ الذاتي لبناء القدرات بشأن النظام التجاري المتعدد الأطراف وهي مجموعات تتعلق ببناء القدرات المؤسسية في مجال المفاوضات التجارية وصياغة السياسات التجارية؛ والمراكز المرجعية ونقاط الاستعلامات؛ واستراتيجيات قطاع الصادرات. كما وُضعت الصيغة النهائية "لدليل استراتيجيات التنويع والتنافس المتعلقة بالصادرات القائمة على السلع الأساسية في أفريقيا" (Guide to Commodity-based Export Diversification and Competiteveness Strategies in Africa) لمساعدة البلدان في وضع نهج شامل يعالج المسائل المتعلقة بالإمداد والتنافس في قطاع السلع الأساسية من أجل تنمية صادراتها. وركزت الأنشطة الفنية في مجال بناء القدرات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير على تنمية القدرات التفاوضية والمشاركة الفعالة في مفاوضات الدوحة، بما في ذلك ما يلي: (أ) المساعدة في تقييم آثار رزمة تموز/يوليه والإعداد للمفاوضات، ولا سيما من خلال اللجان الوطنية المشتركة بين المؤسسات التي عُقدت من أجلها معتكفات في أوغندا وبنن وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا وموريتانيا؛ ومؤتمرات بواسطة الفيديو بشأن الزراعة، وفرص الوصول إلى الأسواق غير الزراعية، والخدمات؛ و(ب) تقديم خدمات استشارية تقنية إلى بوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وكينيا بشأن مفاوضات الدوحة؛ و(ج) تنظيم حلقة عمل بشأن بناء القدرات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف والتكامل الإقليمي في أفريقيا تُعقد في أيار/مايو في جنيف لتبادل الخبرات بشأن التحديات وفرص العمل بين البرنامج المتكامل المشترك والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في مجال بناء القدرات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف وبناء التكامل الإقليمي؛ و(د) تنظيم نشاط رفيع المستوى تشارك فيه البلدان المستفيدة من البرنامج المتكامل المشترك، والجهات المانحة وغيرها من الأطراف المهتمة يُعقد في حزيران/يونيه بمناسبة الأونكتاد الحادي عشر، لتبادل الأفكار بشأن أفضل الممارسات في بناء القدرات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك إسهام البرنامج المتكامل المشترك في برنامج عمل الأونكتاد؛ و(هـ) تقديم تدريب على مهارات التفاوض لنحو ٣٠ مشاركاً من بلدان البرنامج المتكامل المشترك الناطقة

بالإنكليزية في أوغندا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وعقدت حلقة عمل مماثلة لبلدان البرنامج المتكامل الناطقة بالفرنسية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ لنحو ٣٢ مشاركا.

٢- الإطـــار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في أنشطتها التجارية وأنشطتها المتصلة بالتجارة

٧- يمـــثل الإطـــار المـــتكامل للمســـاعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً برنامجاً متعدد الوكـــالات والمـــانحين يساعد أقل البلدان نمواً على توسيع نطاق مشاركتها في الاقتصاد العالمي، بما يعزز نموها الاقتصادي واستراتيجياتها للحد من الفقر. وأصدر المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ تكليفاً لأول مرة بتنفيذ برنامج الإطار المتكامل. والوكالات المشاركة في هذا البرنامج هي مركز التجارة الدولية، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

٨- ويواصـــل الأونكـــتاد العمل مع الوكالات الأساسية الأخرى بالرصد والمساعدة على نحو وثيق في تنفيذ الإطار المتكامل في أقل البلدان نمواً الأفريقية الـ ٢٣ المستفيدة من الإطار المتكامل في مختلف مراحل تنفيذه. وعلى ســـبيل المثال، يعمل الأونكتاد في الوقت الحالي بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية في تنفيذ مشاريع في جيبوتي وغينيا ومدغشقر، باستخدام موارد من النافذة الثانية للصندوق الاستئماني للإطار المتكامل.

٩- وبـــناء عـــلى طلب من الفريق العامل للإطار المتكامل، نظم الأونكتاد أيضاً حلقة عمل دون إقليمية في كـــيغالي، روانـــدا، من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وذلك بهدف رئيسي يتمثل في تعزيز قدرة أقل الـــبلدان نمـــواً على امتلاك ناصية عملية الإطار المتكامل وضمان الالتزام الوطني والتنفيذ الفعال. ويقتضي هذا المشـــاركة الفعالة في وضع وإجراء دراسات تشخيصية للتكامل التجاري، وإدماج الأولويات التجارية في خطط التنمية الوطنية، وتحديد الأولويات في مجال بناء القدرات التجارية بالاستناد إلى نتائج وتوصيات هذه الدراسات. واستفادت عشرة بلدان من أقل البلدان نمواً الأفريقية - أنغولا وأوغندا وتشاد وجمهورية تترانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وسيراليون وغينيا وملاوي وموزامبيق - من حلقة عمل كيغالي.

١٠- وبالتشاور مع الوكالات الأساسية الأخرى والجهات المانحة وأقل البلدان نمواً، يقوم الأونكتاد في الوقت الحالي بوضع كتيب عن الإطار المتكامل كأداة مرجعية وإعلامية لمساعدة أصحاب المصلحة كافة على فهم عملية الإطار المتكامل بشكل أفضل والإسهام بذلك في تنفيذها الفعال وتحقيق نتائج ملموسة.

١١- وبالـــتعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية، يقوم الأونكتاد بتنفيذ مشروع بشأن ضمان الجودة وتعزيز القدرة التنافسية لصادرات أقل البلدان نمواً الأفريقية.

٣- المساعدة التقنية الأخرى المتصلة بالتجارة

(أ) الدعم المتعلق بالمفاوضات التجارية

١٢- في إطـــار مشروع للبلدان الأفريقية يدعمه المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، تركزت مساعدات الأونكتاد على تقديم الخدمات الاستشارية إلى البلدان

الأفريقية ومنظماتها الإقليمية بشأن مفاوضات برنامج عمل الدوحة. ووفر الأونكتاد الخدمات للمعتكف الأول الذي نظمه مكتب الاتحاد الأفريقي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ في جنيف، بشأن حزمة تموز/يوليه الواردة في القرار الذي اتخذه المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤. كما شارك في حلقة عمل اتحاد المؤسسات الأفريقية للبحوث الاقتصادية بغية استعراض نتائج أعمال البحث المضطلع بها ووضع أولويات مستقبلية للبحوث المتعلقة بالقضايا التي تهم البلدان الأفريقية. وسيتعاون الأونكتاد مع اتحاد المؤسسات الأفريقية للبحوث الاقتصادية في الاضطلاع بالبحوث ونشر نتائجها على المفاوضين التجاريين. واشترك الأونكتاد، وقدم مدخلات فنية في حلقة العمل التقنية واجتماع استثارة الأفكار الرفيع المستوى اللذين نظمهما على نحو مشترك كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لمناقشة رزمة تموز/يوليه. وتتضمن أشكال الدعم المقدمة إلى البلدان الأفريقية، بناء على طلبها، ما يلي:

- في إطار مشروع مموَّل من مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كينيا، نظم الأونكتاد وخدم ندوة تتعلق ببرنامج عمل الدوحة والمفاوضات التجارية الأخرى في شباط/فبراير ٢٠٠٥، عُقدت تحديداً من أجل اللجنة الكينية الوطنية المعنية بمنظمة التجارة العالمية فيما تقوم به من أعمال تحضيرية للإسهام في وضع الصيغة النهائية للطرائق في حزمة تموز/يوليه.

- قُدِّم الدعم إلى صانعي السياسات الكونغوليين بشأن مسألة توافق اتفاقات الشراكة الاقتصادية مع قواعد منظمة التجارة العالمية من خلال حلقة دراسية عُقدت في برازافيل.

- قدمت المساعدة إلى الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي بشأن القضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية وتعزيز عملية تعاونها الإقليمي.

(ب) مساعدة البلدان في عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

١٣- واصل الأونكتاد تقديم المساعدة للبلدان الساعية إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما فيها إثيوبيا والرأس الأخضر والسودان في إطار صندوق الأونكتاد الاستئماني الخاص بعمليات الانضمام، بدعم من المملكة المتحدة والنرويج. وحصلت الجزائر على مساعدة تقنية مماثلة باستخدام أموال من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تركزت المساعدة التقنية المقدمة على إيفاد بعثات استشارية، وتدريب المسؤولين في ما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بمنظمة التجارة العالمية، وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات، وتوفير خدمات الخبراء الاستشاريين في مجالات محددة لمساعدة الفريق التفاوضي. وقد أوفدت بعثات استشارية تقنية إلى الرأس الأخضر وإثيوبيا والسودان تحضيراً لأول اجتماع لفرقة عاملة معنية بالانضمام؛ وتم إسداء المشورة في مجال السياسات العامة، كما تم تدريب وإعداد أعضاء أفرقة التفاوض بشأن مواضيع المفاوضات وإجراءاتها؛ ونُفذت تمارين محاكاة. ونُظمت دورات تدريبية مكثفة في جنيف وفي العواصم لأعضاء أفرقة التفاوض بشأن كيفية إدارة أعمال الفرقة العاملة المعنية بالانضمام. وشارك الأونكتاد في حلقة عمل مشتركة بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية بشأن الانضمام نُظمت في اليمن وشارك فيها القطاع الخاص والمجتمع المدني. وتمكنت البلدان المستفيدة من: (أ) تقدير أهمية عملية الانضمام وما تقتضيه؛ و(ب) طرح مذكرهم المتعلقة بالنظام التجاري الأجنبي المتسقة مع المبادئ التوجيهية لمنظمة التجارة

العالمية، مع الاحتفاظ بخياراتها فيما يتعلق بالسياسة الإنمائية؛ و(ج) المشاركة بمزيد من الفعالية في عمليات انضمامها؛ و(د) التوصل إلى فهم أفضل للعضوية في منظمة التجارة العالمية والمنافع التي يمكن أن تنجم عن أحكام منظمة التجارة العالمية؛ و(هـ) ونشر المعلومات المتعلقة بها على المجتمع المدني.

(ج) الدعم المقدم إلى دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ

١٤- على الصعيد الإقليمي، قدم الدعم، من خلال خدمات استشارية وورقات تقنية، بمعالجة قضايا إنمائية ناشئة عن المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية، والبُعد المتعدد الأطراف لهذه الشراكات.

(د) تجارة الخدمات والتنمية

١٥- بناء على طلب بلدان أفريقية وبلدان نامية أخرى، قدم الأونكتاد مساعدة مباشرة مكيفة وفقاً لظروف كل بلد بشأن المسائل ذات الصلة بالمفاوضات الراهنة المتعلقة بالطلب/العرض الجارية في إطار مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات والعمل الجاري في إطار الهيئات الفرعية المختلفة التابعة لمجلس التجارة في الخدمات. وعلى سبيل المثال، تشكل المساعدة في العملية المتعلقة بالطلب/العرض، والمفاوضات المتعلقة بوضع القواعد نشاطاً مستمراً. وشُرع خلال السنة في إجراء عدد من الدراسات بدعم من الأونكتاد، بما في ذلك في مجالات السياحة والاتصالات والخدمات المالية في كينيا. وقدم الأونكتاد المساعدة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي وغير ذلك من المنظمات الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحرير التجارة في الخدمات في سياق التكامل الاقتصادي والمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.

(هـ) الأفضليات، والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، والاتفاقات التجارية الإقليمية والعالمية

١٦- يدعم الأونكتاد الجولة الثالثة في سياق النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، الذي أُنشئ في الأونكتاد الحادي عشر، الذي يشارك فيه ١٤ بلداً أفريقياً. وتزايدت إمكانات التجارة فيما بين بلدان الجنوب بصورة مطردة واتُفق في الأونكتاد الحادي عشر على أنه سيجري، في سياق المفاوضات المتعلقة بالنظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، منح أقل البلدان نمواً معاملة تفاضلية وتفضيلية. ومن شأن ذلك أن يوفر فرصة هامة للكثير من أقل البلدان نمواً الأفريقية التي لم تشارك في الجولات السابقة للقيام بذلك في تموز/يوليه ٢٠٠٥.

١٧- وقام الأونكتاد بمساعدة المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة للتجارة الحرة في السلع منذ عام ١٩٩٧، وهو يعمل الآن على تقديم مساعدة مماثلة في وضع اتفاق بشأن التجارة في الخدمات[٢]. وهو يقدم المساعدة في وضع "استراتيجية تجارية وإنمائية شاملة للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي"، وفي تقييم الآثار المترتبة على اتفاقات الخدمات المعقودة مع الشركاء التجاريين الآخرين. وفي هذا السياق، شارك الأونكتاد في الاجتماع الوزاري للاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي، الذي عُقد في ويندهوك، ناميبيا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. كما يقدم الأونكتاد المساعدة للكوميسا في تقييم الآثار المترتبة على تجارة الخدمات مع الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق كوتونو.

١٨- وقـــام الأونكـــتاد بمساعدة مجموعة الـ ٧٧ والصين من خلال تقديم الخدمات الفنية لمنتدى رفيع المستوى بشأن التجارة والاستثمار في الدوحة، قطر، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، شارك فيه الكثير من البلدان الأفريقية.

٤- التجارة والتنمية والبيئة

١٩- يقـــدم الأونكتاد الدعم للبلدان الأفريقية في معالجة العلاقة بين التجارة والبيئة، في ثلاثة مجالات رئيسية: فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية؛ والتجارة البيولوجية؛ وآلية التنمية النظيفة.

(أ) فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية

٢٠- في ٢٠٠٤، نُفـــذ عدد من الأنشطة التقنية في أفريقيا في إطار فرقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية. وقد استحدثت هذه الأنشطة استجابة للمسائل ذات الأولوية واحتياجات بناء القدرات التي حددها ممثلو وزارات التجارة والبيئة لـ ١٨ بلداً في حلقة عمل بشأن التجارة والبيئة نُظمت لفرقة العمل المعنية ببناء القدرات من أجل البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية في كيب تاون (أيار/مايو ٢٠٠٣). وفي تموز/يوليه، عقـــدت فـــرقة العمل المعنية ببناء القدرات حلقة عمل تدريبية عن التقييم المتكامل من أجل البلدان الأفريقية في نيروبي، كينيا، لمجموعة مختارة من المؤسسات الأفريقية للبحوث والتدريب والهيئات الاقتصادية والتجارية. وأتاحت حلقة العمل للمشاركين فهماً أفضل لمفهوم التقييم المتكامل وناقشت إمكانات تطبيقه في البلدان الأفريقية.

٢١- وفي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، أجرت فرقة العمل المعنية ببناء القدرات مشاورات بين أصحاب المصالح المتعددين الوطنيين وممثلي وزارات التجارة والبيئة والزراعة، فضلاً عن قطاع الزراعة العضوية في كينيا وأوغندا وجمهورية تترانيا المتحدة لمناقشة إمكانية استهلال مشروع لفرقة العمل المعنية ببناء القدرات يرمي إلى تعزيز إنتاج المنتجات الزراعية العضوية والتجارة فيها في شرق أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت مشاورات في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ في نيروبي مع الفريق الإقليمي المعني بالمعايير الذي أنشئ تحت رعاية مشروع تشجيع تصـــدير المنتجات العضوية من أفريقيا، ومشاركين من شبكات الزراعة العضوية التابعة للقطاع الخاص من جميع هـــذه الـــبلدان الثلاثة. وأجريت مشاورات أخرى مع قطاع الزراعة العضوية في سياق الاتحاد الدولي لحركات الـــزراعة العضـــوية والمؤتمر المعني بالزراعة العضوية والتنوع البيولوجي[٣] ومؤتمر الاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية المعني بالبن العضوي[٤]. وقد نُقحت المذكرة المفاهيمية للمشروع في ضوء التعليقات المفيدة التي وردت أثناء هذه المشاورات، وينتظر أن يبدأ التنفيذ في ٢٠٠٥.

٢٢- وفي الفـــترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عقدت في لواندا، أنغولا، حلقة دراسية إقليمية لفـــرقة العمـــل المعنية ببناء القدرات بشأن التجارة والبيئة والتنمية من أجل البلدان الأفريقية الناطقة بالبرتغالية، حضـــرها نحو ٧٠ مشاركاً من أنغولا، فضلاً عن ممثلين من وزارات التجارة والبيئة في الرأس الأخضر وموزامبيق وسان تومي وبرينسيبي.

(ب) التجارة البيولوجية

٢٣- إن أفريقيا غنية بشكل خاص في مجال التنوع البيولوجي وحريصة على استكشاف ثروتها الطبيعية بطريقة مستدامة. وفي الأونكتاد الحادي عشر وفي الدورة التاسعة للجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية التابعة للأونكتاد التي عُقدت في الآونة الأخيرة، أعربت المجموعة الأفريقية عن تقديرها للعمل الذي اضطلعت به مبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية حتى الآن لإنشاء قطاع جديد وديناميي لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي (السياحة الإيكولوجية). وتشتمل هذه المنتجات على الألياف الطبيعية، والأعشاب الطبية، والفواكه المدارية والمكونات الطبيعية المستخدمة في صناعة المنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل. وفي هذه القارة، يجري في الوقت الحالي وضع أول برنامج وطني للتجارة البيولوجية في أوغندا. وفي سبعة بلدان أخرى من بلدان الجنوب الأفريقي، قُدم الدعم إلى مشاريع مجتمعية في تنفيذ عمليات تقييم قطاعية لمنتجات محددة وبناء القدرات من جانب العرض.

(ج) آلية التنمية النظيفة

٢٤- إن أحد القواسم المشتركة بين التجارة والتنمية المستدامة والاستثمار والبيئة التي قدم الأونكتاد المساعدة بشأنها إلى بلدان أفريقية يتمثل في آلية التنمية النظيفة في إطار بروتوكول كيوتو الذي دخل حيز النفاذ في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وبالرغم من الإمكانات الكبيرة لاستخدام آلية التنمية النظيفة في دعم المشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة والنقل وإعادة التحريج، فإن المنطقة ليست في وضع موات يمكِّنها من أن تضع لنفسها مشاريع لآلية التنمية النظيفة. ويسعى الأونكتاد إلى اجتذاب استثمارات جديدة من أجل البلدان الأفريقية في مجال توليد الطاقة، والنقل واحتباس الكربون والتكيُّف من خلال أنشطة بناء القدرات لصياغة مشاريع آلية التنمية النظيفة. وعلى سبيل المثال، اضطلع الأونكتاد بمشروع رائد في جمهورية تترانيا المتحدة، بتمويل من النرويج، أتاح لحكومة تترانيا وضع دليل للتنفيذ الوطني لمشاريع آلية التنمية النظيفة. ووضع هذا الدليل الإطار لتعزيز وتنفيذ مشاريع آلية التنمية النظيفة وأسهم في تحسين قدرة البلد على اجتذاب استثمارات آلية التنمية النظيفة. وعموماً، يمكن لتجربة جمهورية تترانيا المتحدة أن تتكرر بسهولة في غيرها من البلدان النامية وأقل البلدان نمواً.

٥- سياسات المنافسة والاستهلاك

٢٥- عقد الأونكتاد بالتعاون مع وزارة المالية في أنغولا دورة تدريبية بشأن تنفيذ قوانين المنافسة لمسؤولين رفيعي المستوى وخبراء معنيين بالمنافسة في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ في لاواندا. وقام الأونكتاد مع وزارة التجارة والصناعة البوتسوانية بعقد حلقة عمل وطنية بشأن سياسات المنافسة لخبراء معنيين بالمنافسة في ٥ و٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ في غابورون. كما اشترك الأونكتاد ووزارة التجارة والزراعة في ليسوتو في تنظيم حلقة عمل وطنية بشأن المنافسة عقدت في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في ماسيرو، الهدف منها هو القيام مع مسؤولين حكوميين باستكمال الخريطة الاقتصادية ومسح القوانين في البلد بالإضافة إلى وضع إطار لسياسات المنافسة. وبدعم مالي من ألمانيا عقد الأونكتاد مع حكومة جنوب أفريقيا دورة تدريبية مكثفة بشأن تنفيذ قوانين المنافسة في بريتوريا في الفترة من ١ إلى ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. واشترك الأونكتاد مع وزارة تنمية التجارة والقطاع الخاص في ملاوي بتنظيم دورة تدريبية بشأن قوانين وسياسات المنافسة في الفترة من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في بلانتير.

٢٦- وفي مجال التعاون الإقليمي، قُدمت المساعدة في صياغة تشريعات المنافسة إلى البلدان الأعضاء في كوميسا ومن أجل تنفيذ التشريع الذي اعتمده الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. كما أعد الأونكتاد مشروع اتفاق بشأن سياسات المنافسة الإقليمية للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي (ساكو).

٢٧- وعقدت حلقة عمل إقليمية بشأن قوانين وسياسات المنافسة للبلدان العربية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تم تنظيمها بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية في ٢٧ و٢٨ نيسان/أبريل في الخرطوم، السودان. وعقد مؤتمر بشأن سياسات المنافسة، والقدرة التنافسية والاستثمار من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤ في دار السلام، جمهورية تنزانيا المتحدة، لمشاركين من جنوبي أفريقيا وشرقها. ونُظم هذا المؤتمر بالاشتراك مع البنك الدولي، واشتركت اللجنة الأوروبية في تمويله. وقام الأونكتاد ووزارة التجارة والصناعة في ليسوتو بتنظيم اجتماع استعراضي بشأن الإطار الممكن للتعاون فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي بشأن الممارسات المانعة للمنافسة في ماسيرو في ٩ و١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٤ لممثلين من خمسة بلدان من الجنوب الأفريقي. وبناء على طلب من سبعة بلدان أفريقية (جمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وزامبيا وزمبابوي وكينيا وملاوي وناميبيا)، نظم الأونكتاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بالتعاون مع جمهورية زامبيا، حلقة دراسية للقضاة والمدعين العامين بشأن إنفاذ قوانين المنافسة فضلاً عن دورة تدريبية بشأن إجراء التحقيقات وجمع الأدلة في قضايا المنافسة.

٦- السلع الأساسية

٢٨- لما كانت أفريقيا هي المكان الذي تقع فيه معظم البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، فإن العمل في هذا المجال له أهمية رئيسية بالنسبة لهذه القارة. وناقشت الدورة التاسعة للجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية (آذار/مارس ٢٠٠٥) دور التجارة والاستثمار في تسهيل دخول السلع الأساسية إلى الأسواق. وكلتا الوثيقتان اللتان تم إعدادهما لهذا الاجتماع[٥] ولاجتماع الخبراء المعني بتمويل التجارة والتنمية القائمتين على السلع الأساسية: آليات التمويل الابتكارية[٦] أشارتا إلى التجارب الأفريقية واستخلصتا دروساً من هذه التجارب. وبشأن تمويل السلع الأساسية قدم الأونكتاد عدة دورات تدريبية في مصر وتونس، خلال عام ٢٠٠٤. كما ساعد في تطوير صلات القطاع المصرفي بين الجنوب والجنوب كوسيلة لتيسير تجارة السلع الأساسية بين الجنوب والجنوب.

٢٩- وكجزء من مشروع بشأن تحسين استدامة قطاع القطن في غرب أفريقيا ووسطها، أعد مشروع تقرير ونوقش في اجتماع دون إقليمي عقد في باماكو في ٢٨ شباط/فبراير و١ آذار/مارس، وحضره نحو ٨٠ مشاركاً حكومياً وغير حكومي، بمن فيهم مشاركون من القطاع الخاص ومن هذه المنطقة ومن مناطق أخرى في العالم. وقد نظم الأونكتاد هذا الاجتماع بالتعاون مع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن والصندوق المشترك للسلع الأساسية، واستضافته حكومة مالي بكرم. ومن المتوقع من نتائج هذا الاجتماع، التي تعكس أولويات وشواغل البلدان المشاركة[٧]، أن تساعد الحكومات في صياغة السياسات وأن تكون بمثابة مبادئ توجيهية لمشاريع المساعدة التقنية ذات الصلة. كما شارك الأونكتاد بنشاط في المناقشات المتعلقة بتنفيذ مقرر اجتماع مراكش الوزاري بشأن التدابير الخاصة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء.

٣٠- ويساعد الأونكتاد البلدان الأفريقية في إنشاء بورصة سلع أساسية لعموم أفريقيا، التي تشكل إحدى دعائم التكامل الأفريقي على النحو الوارد في المادة ٤٦ من الفصل الثامن من معاهدة أبوجا لعام ١٩٩١ التي أنشئت

بموجبها الجماعة الاقتصادية الأفريقية. ومن شأن إنشاء هذه البورصة أن يحسِّن بدرجة كبيرة أوضاع تسويق وتمويل السلع الأساسية في أفريقيا، بما في ذلك بالنسبة للتجارة الوطنية والتجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وقد وضعت خطة أعمال تجارية لمثل هذه البورصة، والمناقشات جارية الآن من أجل التنفيذ، على أمل أن يتم ذلك خلال سنة ٢٠٠٥.

٣١- وسيعقد المؤتمر الأفريقي التاسع المعني بالتجارة والتمويل في قطاعي النفط والغاز في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في مابوتو، موزامبيق. وبعدد يزيد في المتوسط على ٦٠٠ مشاركاً من أكثر من ٥٠ بلداً، أصبح هذا المؤتمر يشكل أكبر حدث أفريقي سنوي في مجال الطاقة. وثمة حدث ذو صلة هو حلقة العمل المتعلقة بتمويل الحقول الهامشية، المعقودة في أبوجا، نيجيريا، في ٢٠ و٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والرامية إلى استكشاف حلول ممكنة للمشاكل المرتبطة بمحاولات زيادة حصة الشركات المحلية في قطاع النفط والغاز. كذلك يعكف الأونكتاد بنشاط على قضايا تتعلق بأثر تقلب أسعار النفط على البلدان الأفريقية المستوردة للنفط والمصدرة للنفط.

٣٢- وتوجد على الإنترنت منصة إلكترونية عالمية، وهي بوابة إنفوكم[٨] التي تقدم معلومات محدثة بشأن ٢٠ قطاعاً للسلع الأساسية، معظمها يُهم البلدان الأفريقية بشكل مباشر. ومن المزمع الاضطلاع بأنشطة في إطار برنامج إنفوكم للتعاون التقني لاستحداث مجموعات من الأدوات التفاعلية توزع مباشرة على أقل البلدان نمواً التي هي في حاجة إلى تلك الأدوات. والمقصود بهذا العنصر هو الاستجابة بصورة مباشرة للطلبات التي ترسلها إلى الأونكتاد بلدان من أقل البلدان نمواً مثل ليبيريا وغينيا.

٣٣- وتشمل الأنشطة الأخرى التي يضطلع بها الأونكتاد ما يلي:

- مشروع "تكاليف سلامة الأغذية الزراعية والامتثال لاتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية" الذي يهدف إلى تحديد وقياس تكاليف الامتثال بالنسبة للفواكه المدارية والتي تواجهها مجموعة تمثيلية من أقل البلدان نمواً الأفريقية، ويقترح طرائق لمعالجتها. وجرى إعداد مشروع تقرير، سيشكل الأساس للمناقشات في حلقتي عمل سيجري عقدهما في جمهورية تترانيا المتحدة وموزامبيق.

- عُقدت حلقة عمل بشأن "بناء القدرات فيما يتعلق بشفافية السوق والتجارة في قطاع الكاكاو الكاميروني"[٩]، تلتها حلقة دراسية بشأن "نظام المعلومات عن الأسواق في مجال السلع الأساسية".

- دليل مفاهيمي وتنفيذي لتنويع الصادرات القائمة على السلع الأساسية واستراتيجيات القدرة التنافسية للبلدان الأفريقية المستفيدة من البرنامج المتكامل والمشترك للمساعدة التقنية (جايتاب)، تم إعداده وتقديمه إلى خبراء من ١٦ بلداً من بلدان البرنامج المتكامل في حلقتي عمل إقليميتين (بلدان ناطقة بالإنكليزية وبلدان ناطقة بالفرنسية) في ٢٠٠٤. وسيُجرى اختبار ميداني في ثلاثة من أقل البلدان نمواً في غرب أفريقيا على قطاع مختار للسلع الأساسية لديه إمكانات للتجارة الإقليمية مع الممر المركزي لغرب أفريقيا.

- في السنغال في شباط/فبراير ٢٠٠٥، شارك الأونكتاد في "منتدى داكار الزراعي"، بهدف بحث كيفية تطوير الزراعة الأفريقية وتوسيع نطاقها.

- بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تم في عام ٢٠٠٤ إعداد مواد تدريبية بشأن "إدارة الثروة المعدنية ودور الثروة المعدنية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

- مشروع لإقامة حوار بشأن سياسة التعدين في جمهورية تترانيا المتحدة، يرمي إلى تضمين برامج الحد من الفقر دراسة عن قطاع التعدين وإلى جعل السياسات حيال هذا القطاع أكثر استجابة لشواغل الحد من الفقر.

- وأُدرج الأونكتاد كمؤسسة من المؤسسات الأربع المشاركة في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي للسلع الأساسية، الرامية بشكل أساسي إلى تطوير وتنويع قطاع السلع الأساسية، في أفريقيا، ومن المتوقع أن يبدأ تنفيذها في سنة ٢٠٠٥.

٧- أنشطة التدريب

(أ) بناء القدرات من خلال تنمية الموارد البشرية

٣٤- تشكل الدورة التدريبية المتعلقة بـ "المسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الاقتصادية الدولية"، وبرنامج التدريب التجاري، والمعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية، البرامج الثلاثة التكميلية التابعة للأونكتاد التي تهدف، من خلال تنمية الموارد البشرية، إلى بناء القدرات الوطنية والإقليمية من أجل وضع السياسات والتفاوض بشأنها وتنفيذها وتعزيز المهارات المتصلة بالتجارة، خاصة لأقل البلدان نمواً.

الدورة التدريبية بشأن المسائل الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادية الدولية

٣٥- إن الدورة التدريبية بشأن المسائل الرئيسية في جدول الأعمال الاقتصادية الدولية، وهي جزء من سلسلة الدورات التدريبية التي ينظمها الأونكتاد بموجب الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك التي اعتمدها الأونكتاد العاشر، عقدت في جامعة موريشيوس في الفترة من ٢٦ كانون الثاني/يناير إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤. وبعد ستة أشهر من نهاية هذه الدورة، طلبت أمانة الأونكتاد من الـ ٢٥ مشاركاً القادمين من بلدان أفريقية شتى (اختيروا بين ما يزيد على ٥٠ شخصاً تقدموا بطلبات) ومن المشرفين عليهم في الوزارات الرد على تقييم لتقدير مدى تأثير هذه الدورة على تطويرهم المهني والقيمة المضافة إلى مهامهم في الوزارات. ورد خمسون في المائة من المشاركين على هذا الاستبيان، وجرى تحليل نتائجه في بداية عام ٢٠٠٥.

٣٦- وعند تقدير أثر هذه الدورة على تطويرهم المهني، أكد جميع المشاركين الذين ردوا على الاستبيان على زيادة فهمهم للقضايا المعقدة المتعلقة بجدول الأعمال الاقتصادية الدولية وترابطها. وأوضح أستاذان من جامعة موريشيوس أنهما يطبقان مواد الأونكتاد التدريبية في برامجهما للدراسات العليا في مجال التجارة الدولية والأعمال

الدولية. وأشار جميع المشاركين والمشرفين إلى أن الدورة كان لها علاقة مباشرة بالعمل الذي يجري الاضطلاع به في العواصم، وأوضح المشرفون بأنهم يرحبون بإمكانية اختيار زملاء آخرين لحضور دورات مستقبلية.

برنامج التدريب التجاري

٣٧- أجري في ٢٠٠٤ تقييم لبرنامج بناء القدرات في مجال التدريب على قضايا اقتصادية دولية مختارة، الذي يتضمن تطوير التعليم عن بُعد في مجالات رئيسية مدرجة في جدول الأعمال الاقتصادية الدولية. وعلى وجه التحديد، طور هذا المشروع ونفذ برامج للتعلم عن بُعد في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية والمفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية في بنن وتوغو وغينيا والكاميرون ومالي، واشتملت هذه البرامج على تدريب للمعلمين. وقد أثنى التقييم على هذا المشروع لاستخدامه الابتكاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنجاح في استخدام التعلم عن بعد لتخفيض تكلفة التدريب والوصول إلى عدد أكبر من المشاركين.

٣٨- ويعير برنامج التدريب التجاري أهمية للنهج الإقليمي في التدريب. واجتمعت المنظمات الإقليمية للبلدان النامية في الفترة من ١٥ إلى ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٤ في لاس بالماس دي غران كاناريا، إسبانيا، لدراسة هذا النهج في التدريب في مجالات التجارة والاستثمار وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ونظم برنامج التدريب التجاري هذا الاجتماع بدعم من غرفة تجارة لاس بالماس، المجلس البلدي لغران كاناريا، ومؤسسة موانئ غران كاناريا. ونتيجة لذلك، فإن عدداً من تجمعات التكامل الإقليمي في أفريقيا، بما فيها المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، واللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيفاد)، والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا، والكوميسا، والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، طلب مساعدة الأونكتاد في وضع برامج مشتركة للتدريب وبناء القدرات في المجالات الرئيسية للتجارة والاستثمار.

٣٩- واشتملت الأنشطة الأخرى التي اضطلع بها برنامج التدريب التجاري على المشاركة والإسهام في "الاجتماع الاستشاري المعني بالمساهمات في مجال التجارة والاستثمار وبناء القدرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، الذي نظمته مؤسسة بناء القدرات الأفريقية في زمبابوي.

٤٠- وفي أعقاب اجتماع الخبراء الدولي الرفيع المستوى السابق للأونكتاد الحادي عشر والمعني بالسياحة المستدامة من أجل التنمية، اشترك برنامج التدريب التجاري في تعريف برامج المساعدة التقنية المتكاملة، وخاصة من أجل حكومات أنغولا وزامبيا ومالي ومدغشقر، بالإضافة إلى الكوميسا، واتحاد المغرب العربي، والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا. وفي ٢٠٠٤، شارك برنامج التدريب التجاري في بعثة لتقصي الحقائق في بنن، الأمر الذي أدى إلى إعداد مشروع متكامل للمساعدة التقنية يقوم به الأونكتاد لتنمية السياحة المستدامة، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية.

٤١- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، اجتمع في جنيف ممثلون لتجمعات موانئ من أنغولا وبنن وتوغو وتونس والرأس الأخضر والسنغال وغينيا والكاميرون، لتقييم الأنشطة المتعلقة بالموانئ في إطار برنامج التدريب التجاري وتحديد الأولويات لعام ٢٠٠٥. وفي هذا العام، بدأت دورة تدريبية بشأن "إدارة الموانئ الحديثة من أجل مديري الموانئ" في توغو وتونس والرأس الأخضر والسنغال وغينيا والكاميرون. وستبدأ الدورات لأنغولا وبنن في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية

٤٢- في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، دشن الأونكتاد الحادي عشر المعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية، وهو شراكة جديدة تضم أصحاب مصلحة متعددين تهدف إلى التعليم وإجراء البحوث في مجال التجارة الدولية والقضايا الإنمائية في المؤسسات الأكاديمية للبلدان الأعضاء. وهناك جامعتان بين الأعضاء المؤسسين لهذا المعهد، هما جامعة موريشيوس وجامعة دار السلام، جمهورية تترانيا المتحدة. واستفادت كلتا الجامعتين من إمكانية الوصول إلى خبرة الأونكتاد وأعماله في مجال البحث، فضلاً عن الدعم الشخصي المقدم من فريق المعهد الإلكتروني، في تطوير دوراتهما التدريبية. وأحد الأمثلة على ذلك هو الدورة الدراسية الجديدة للماجستير في إدارة السياسات التجارية التي ستبدأ قريباً في جامعة دار السلام. وقدم الأونكتاد إسهامات فنية وتعليمية على السواء في تصميم الدورات وأسهم في تدريب مدربي الجامعات الذين يشاركون في تنفيذ البرنامج. وقدمت المشورة وتعليقات إلى جامعة موريشيوس بشأن مواد التدريس المتعلقة بالعولمة والمفاوضات. وتجري حالياً مناقشات مع عدة جامعات أفريقية أخرى فيما يتعلق بإمكانية مشاركتها في المعهد الإلكتروني.

(ب) بناء القدرات من خلال التطبيقات الإلكترونية

مبادرة السياحة الإلكترونية

٤٣- في عام ٢٠٠٤، أطلقت الأمانة في الأونكتاد الحادي عشر مبادرة السياحة الإلكترونية، وهي مجموعة وسائل للمساعدة التقنية ترمي إلى تشجيع تطبيق تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قطاع السياحة بحيث تتمكن البلدان النامية من استغلال مواردها السياحية بنفسها والإفادة من استقلالية أكبر في إيجاد العلامة السياحية الخاصة بها والترويج لها. وتشكل هذه المبادرة استجابة لطلب قوي من البلدان النامية. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدمت أنغولا وبنن وموريتانيا فضلاً عن اتحاد المغرب العربي طلبات للحصول على مساعدة تقنية. وأعربت حكومات زامبيا والسنغال والسودان ومالي ومدغشقر وموريشيوس، فضلاً عن الكوميسا والاتحاد النقدي والاقتصادي لغرب أفريقيا عن اهتمامهما بهذه المبادرة.

باء – تطوير الخدمات

١- برنامج النقاط التجارية

٤٤- تعترف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) بصورة رسمية ببرنامج النقاط التجارية بوصفه أداة هامة للتطوير. وفي الوقت الحالي توجد ٢١ نقطة تجارية عاملة في أفريقيا. وتجري مناقشات بشأن التعاون المستقبلي مع نيباد بالاشتراك مع النقطة التجارية في بريتوريا.

٤٥- ويقدم الأونكتاد المساعدة إلى النقاط التجارية في شكل المشورة بشأن تنفيذ مفهوم النقاط التجارية فضلاً عن خدمات استشارية وضعها إما الاتحاد العالمي للنقاط التجارية أو شركاؤه (مركز التجارة الدولية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، ومركز تشجيع الاستيراد من البلدان النامية وبعض المؤسسات المتعددة الجنسيات) لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢- النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية (آسيكودا)

٤٦- أقيم هذا النظام في ما يزيد عن ٣٠ بلداً في أفريقيا. ومعظم البلدان التي تستخدمه كانت تستخدم الإصدار السابق من النظام (الصيغة ٢ لآسيكودا) وهي بصدد إكمال عملية التحول إلى آسيكودا ++. وقد تم الأخذ بهذا النظام وأصبح قيد التشغيل في أثيوبيا وأوغندا وبنن وبوتسوانا وبوركينا فاسو والرأس الأخضر ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسودان وغابون والكونغو وملاوي وناميبيا، بينما ثمة مشاريع للمساعدة التقنية على التحول إلى نظام آسيكودا ++ ما زالت جارية في بوروندي وتوغو ومالي ومدغشقر وموريتانيا وناميبيا والنيجر. وأوفدت بعثتا دراسة جدوى إلى غينيا وغينيا - بيساو من أجل البدء في عملية التحول من الصيغة ٢ لآسيكودا إلى نظام آسيكودا ++. ومعظم هذه المشاريع تمولها الحكومات مباشرة من ميزانياتها، مما يدل على التزامها وعلى المنافع الحقيقية المتأتية من هذا النظام.

٤٧- ونظام ASYCUDA World، الذي يمثل الخطوة الأولى في تطبيق تكنولوجيا الإنترنت الأكثر تقدماً في الجمارك الأفريقية، يجري تنفيذه في كوت ديفوار.

٣- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية

٤٨- شارك الأونكتاد في المؤتمر الأفريقي الأول المعني بالساحات العمومية الرقمية، جامعة وسترن كيب، كيب تاون (جنوب أفريقيا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤)، في سياق عمله المتعلق بالبرمجيات الحرة والمفتوحة المصدر. وقدم المساعدة لهيئة البرمجيات الحرة والمفتوحة المصادر في وضع خطة عمل ودستور.

٤٩- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، جرى الاضطلاع ببعثة لتحليل الاحتياجات لتحديد فرص التعاون الممكنة بين الأونكتاد ومنطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية الاقتصادية. وبالمثل دعا اتحاد المغرب العربي أيضاً الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ لمناقشة استراتيجيات تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء في التجارة الإلكترونية، والسياحة الإلكترونية، والاستثمار والإحصاءات. وسيقدم اتحاد المغرب العربي والأونكتاد في وقت قريب وثيقة مشروع إلى الجهات المانحة من أجل التمويل.

٤- النقل والمرور العابر (الترانزيت)

٥٠- في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عقد الأونكتاد اجتماع الخبراء المعني بتصميم وتنفيذ ترتيبات النقل العابر، عُرضت فيه التجارة الإيجابية لممرات الجنوب الأفريقي ورُئي أنها تشكل أمثلة جيدة للمناطق دون الإقليمية الأخرى. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، بدأ الأونكتاد مشروعاً، مموّلاً من حساب الأمم المتحدة للتنمية، لتزويد البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية بقدرات مستدامة لتصميم وتنفيذ مبادرات إقليمية لتيسير التجارة والنقل. وقد اختير ممر الترانسكابريفي، الذي يربط في جملة أمور، ميناء والفيس بي في ناميبيا ولوساكا في زامبيا، في أنشطة المشاريع الاسترشادية في أفريقيا.

٥- نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (آسيس)

٥١- أعـــد الأونكتاد إطاراً مرجعياً لدراسة جدوى لتنفيذ نظام لتعقب حركة النقل البري بواسطة الطرق في ممرات النقل العابر البرية في غرب أفريقيا بناء على طلب من أمانة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وتمت الموافقة على هذا الاقتراح في اجتماع عقد في أكرا (غانا)، طلب فيه ممثلو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكـــوواس) توسيع نطاق نظام المعلومات المسبقة عن البضائع (آسيس) ليشمل جميع البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٥٢- وفي تشـــرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ أوفدت بعثات الأونكتاد، ممولة من مصرف التنمـــية الأفـــريقي، إلى بوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، ومالي، والنيجر، وقُدمت التقارير المتعلقة بها إلى الاتحاد الاقتصـــادي والـــنقدي لغرب أفريقيا. ومن شأن تنفيذ هذا النظام أن يتيح تعقب تحركات البضائع والشاحنات والـــتحكم فيها على طول الطرق الرئيسية باستخدام تكنولوجيا السواتل وبالتالي تحسين مستوى الأداء وتخفيض التكاليف بالنسبة لسائقي الشاحنات. وستجري إدارة وصيانة هذا النظام على المستوى الإقليمي وسيصبح مستداماً ذاتياً، وستشارك فيه هيئات من القطاعين العام والخاص.

جيم – الديون والتمويل والتنمية

١- نادي باريس

٥٣- واصل الأونكتاد تقديم الدعم لبلدان مدينة أفريقية وغير أفريقية في الإعداد لمفاوضاتها بشأن إعادة جدولة الديون الرسمية الثنائية أو إعادة هيكلة هذه الديون في إطار نادي باريس. ومنذ التقرير الأخير، أعادت ستة بلدان أفريقية جدولة ديونها مع الدائنين في نادي باريس. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٤، بلغت إثيوبيا نقطة الاكتمال في ظل المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة الشديدة المديونية، وفي أيار/مايو ٢٠٠٤ استفادت من تخفيض نسبته ٩٠ في المائة لصـــافي القـــيمة الراهنة لإجمالي ديونها، ونتيجة لذلك خفضت ديون البلد المستحقة لدائنين في نادي باريس من ١ ٠٨٧ ملـــيون دولار إلى ١٥٣ مليون دولار بالقيم الحالية الصافية. كذلك بلغت السنغال نقطة الاكتمال في نيســـان/أبريل ٢٠٠٤، وفي اجتماع لنادي باريس عقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وافق الدائنون على إلغاء ٩٤ مليون دولار من دين السنغال بالقيمة الحالية الصافية. وقد أعرب عدد من الدائنين الرسميين الثنائيين عن اعتزامهم الذهـــاب إلى ما هو أبعد من الإلغاء المتفق عليه، ومنح تخفيف إضافي على أساس ثنائي، تقدر قيمته بنحو ٣٣٦ مليون دولار بالقيمة الحالية الصافية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، طُبق نهج إيفيان لدراسة دين غابون، وخلصت تحلـــيلات القـــدرة على تحمل الديون إلى أن دين غابون قابل للتحمل في الأجل القصير. وبناء على ذلك، لم تجر معالجة سوى آجال الاستحقاق الحالية والمتأخرات، وتم التوصل إلى اتفاق مفاده أنه سيتعين تسديد المبالغ المجمعة على مدى فترة ١٤ سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها ثلاث سنوات، وأُدرج بند حسن النوايا في الاتفاق النهائي، ينص على أن الدائنين لديهم استعداد لإعادة النظر في حالة ديون غابون في ٢٠٠٥. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، بلغت غانا نقطة الاكتمال، وأثناء هذا الشهر نفسه عقد نادي باريس اجتماعاً. وألغى الدائنون في نادي باريس ٨٢٣ ملـــيون دولار مـــن الديـــون، وأعيدت جدولة ٧٣٧ مليون دولار. وبلغت مدغشقر نقطة الاكتمال في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وحضرت اجتماعاً لنادي باريس في تشرين الثاني/نوفمبر. وألغى الدائنون ٧٥٢ مليون دولار

مـــن ديـــن مدغشـــقر وأعيدت جدولة مبلغ آخر قيمته ٣٠٥ مليون دولار. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، توصـــلت الكونغـــو إلى اتفاق مع الدائنين في نادي باريس لمعالجة آجال سداد الديون المستحقة في الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ وفقاً لشروط نابولي. ووافق الدائنون على منح الكونغو معدل إلغاء قدره ٩٠ في المائة (شروط كولونيا)، بمجرد وصول هذا البلد إلى نقطة القرار.

٢- تقـــديم الدعـــم التقني إلى مجموعة الـ ٢٤ الحكومية الدولية المعنية بالشؤون النقدية الدولية والتنمية (مجموعة الـ ٢٤)

٥٤- عقدت مجموعة الـ ٢٤ حلقة عمل بشأن القيود المفروضة على النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في بريتوريا، جنوب أفريقيا، في ٢٩ و٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وقدم الأونكتاد ورقة عن الأداء التجاري لأفريقـــيا والاعـــتماد على السلع الأساسية في حلقة العمل. كذلك نوقشت المسائل المتعلقة بتمويل تنمية وديون أفريقيا

٣- نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس)

٥٥- في أفريقـــيا، أقـــيم نظـــام إدارة الديون والتحليل المالي في إثيوبيا، وأنغولا، وأوغندا، وبوركينا فاسو، وبورونـــدي، وتشاد، وتوغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجيبوتي، ورواندا، وزامبيا، وزمبابوي، وسان تومي وبرينســـبي، والســـنغال، والسودان، وغابون، وغينيا – بيساو، وكوت ديفوار، والكونغو، ومدغشقر، ومصر، وموريتانيا. ومن المقرر تركيب برمجيات هذا النظام في جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٠٥. ويجري حالياً إعداد مشاريع جديدة من أجل إثيوبيا والجزائر وجمهورية أفريقيا الوسطى وسان تومي وبرنسيبي والسودان.

٥٦- وفي إطار هذا البرنامج، أوفدت خلال عام ٢٠٠٤، ١٣ بعثة (موظفون مركزيون) إلى سبعة بلدان أفريقية مختلفة (أنغولا وبوركينا فاسو (٣)، وتشاد (١)، والكونغو (٣)، والسودان وتوغو وزمبابوي (٣)). وكان الهدف الرئيســـي من هذه البعثات هو المشاركة في حلقة عمل بشأن إدارة الديون وتركيب الصيغة ٥-٣ الجديدة لنظام (دمفاس) والتدريب عليه. وعلاوة على ذلك، أمضى الخبراء الاستشاريون لهذا النظام ما مجموعه ٢٧ أسبوعاً في سبعة بلدان أفريقية مختلفة، بغية تقديم التدريب في مجال إدارة الديون بصورة رئيسية.

٥٧- وفي آذار/مارس ٢٠٠٤ شارك وفد من وزارة المالية والبنك المركزي في مدغشقر في حلقة عمل عقدت في جنيف. وقدمت حلقة العمل تدريباً متقدماً على الصيغة ٥-٣ لنظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس).

٥٨- ومـــا زال الأونكـــتاد يسعى إلى وضع ترتيب لتحقيق اللامركزية في ما يضطلع به في أفريقيا من أنشطة متصـــلة بنظام إدارة الديون والتحليل المالي. وواصل هذا النظام تعاونه الوثيق مع معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي[١٠] ومشروع بول دت[١١] من خلال أنشطة مشتركة. وقد واصل مشـــروع بـــول دت والأونكتاد عملية توسيع نطاق التعاون بينهما وإضفاء طابع رسمي عليه، وسيوقعان اتفاقاً للـــتعاون الـــتقني في عـــام ٢٠٠٥. وسيشمل هذا المشروع إنشاء وحدة إقليمية في ياوندي لنظام إدارة الديون والتحليل المالي، وتدشين برنامج لتدريب المسؤولين عن إدارة الديون، وتنظيم المزيد من حلقات العمل والحلقات الدراسية وتعزيز قدرات مشروع بول دت على معالجة القضايا المتصلة بنُظُم تسجيل الديون وإدارتها.

٥٩- ويمـــوِّل نظام إدارة الديون والتحليل المالي نفسه ذاتياً باتخاذ إجراءات أكثر كفاءة في مجال خدمة الديون وكشف أوجه التناقض في مطالبات الوكالات الدائنة. ويمكن أيضاً تحقيق وفورات لا يستهان بها من خلال تفادي تكـــبّد التكاليف غير الضرورية من قبيل الدفعات الزائدة عن المطلوب إلى الدائنين أو الفوائد الجزائية المترتبة على سوء مسك الدفاتر. وإضافة إلى هذه الوفورات في التكاليف، فإن استعمال نظام إدارة الديون والتحليل المالي على نحو فعال في المكاتب المعنيّة بالديون يكفل وجود قاعدة بيانات محدثة لدى البلدان بشأن ديونها، مما يفسح المجال لإدارة الديـــون عـــلى نحو أكثر فعالية والاستعداد استعداداً أفضل للمفاوضات من أجل الحصول على القروض وإعادة جدولة الديون.

دال- الاستثمار الدولي وتنمية المشاريع

٦٠- وعلى مدار عام ٢٠٠٤، استفاد ٤٦ بلداً أفريقياً من المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد في هذا المجال، ومن أكثر من ١٠٠ يوم من حلقات التدريب وحلقات العمل التي نظمت في أفريقيا ومن أجلها. ويعمل الأونكتاد على نحو وثيق مع أمانة نيباد، خاصة فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار، واستعراضات الأقران والعلم والتكنولوجيا.

٦١- وفي آذار/مـــارس ٢٠٠٥، طـــرح الأونكـــتاد وبنك اليابان للتعاون الدولي المبادرة الأفريقية المشتركة للاســـتثمار لتشجيع الشركات اليابانية على المزيد من الاستثمار في أفريقيا. والهدف من ذلك هو تشجيع تخفيف حدة الفقر من خلال النمو الاقتصادي، الذي يشكل أحد الأعمدة الثلاثة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي إطار هذه المبادرة، سيجري إعداد ثلاثة كتب زرق بشأن أفضل الممارسات في مجال ترويج وتيسير الاستثمار مع البلدان الأعضاء الثلاثة في مجموعة دول شرق أفريقيا – أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

١- تحليل قضايا الاستثمار

٦٢- جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤، في تحليله لاتجاهات الاستثمار في أفريقيا، أن المستقبل المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر يبشر بالخير، بالنظر إلى إمكانات المنطقة من حيث الموارد الطبيعية وانتعاش أسواق السلع الأساسية العالمية، وتحسن إدراك المستثمرين للمنطقة واستمرار حدوث تحسينات في الإطار التنظيمي. ونظمت في ٢٠ بلداً أفريقياً أحداث لإطلاق هذا التقرير من بينها تنظيم إفادات صحفية.

٦٣- ويجـــري إعـــداد دراستين جديدتين بشأن "التطورات الحديثة التي طرأت على الاستثمار الأجنبي المباشر الأفريقي"، ودليل الاستثمار العالمي: أفريقيا. ومن أجل تحسين البيانات والإحصاءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشـــر، عقـــدت حلقة عمل في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ في أديس أبابا للمصارف المركـــزية، والمعـــاهد الإحصائية الوطنية، ووكالات ترويج الاستثمار، وواضعي السياسات لمعالجة المشاكل التي يواجهها ١١ بلداً أفريقياً. وأسفرت حلقة العمل هذه عن قرار بالإجماع بإنشاء فرقة عمل تعنى بجمع الإحصاءات عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا ونشرها على المشاركين.

٦٤- وبالـــتعاون مـــع غرفة التجارة الدولية جرى إصدار أربعة منشورات "أدلة الاستثمار: فرص الاستثمار وشروطه" لإثيوبيا وأوغندا ومالي وموريتانيا (بكل من الإنكليزية والفرنسية). ويجري في الوقت الراهن إعداد ثلاثة أدلة استثمار لكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة وشرق أفريقيا.

٦٥- إن مشروع "تقييم الاحتياجات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا إلى أفريقيا" يساعد البلدان الأفريقية على صياغة سياسات مؤاتية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من آسيا بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونتيجة لهذا المشروع، يجري إعداد منشور معنون، *الاستثمار الآسيوي في أفريقيا: صوب تعاون جديد فيما بين البلدان النامية*. وتتضمن هذه الدراسة فصولاً عن الاستثمار الأجنبي المباشر الآسيوي في بوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وغانا ومدغشقر وموزامبيق. وعُرضت بعض نتائج هذه الدراسة في الجزء الرفيع المستوى من المؤتمر الآسيوي - الأفريقي للتجارة والاستثمار (تيكاد)، المعقود في طوكيو في ١ و٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٢- السياسات وبناء القدرات

٦٦- وضع مشروع كينيا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية برنامجاً متكاملاً للمساعدة التقنية من أجل كينيا، تضمن استعراضاً للسياسة الاستثمارية، واستراتيجية لتشجيع الاستثمار تستند إلى التوصيات الواردة في استعراض السياسة الاستثمارية، وإسهامات في مجال بناء القدرات، بما في ذلك تقديم التدريب لمراكز الترويج للاستثمار، فضلاً عن استعراض للسياسات العامة في مجال التكنولوجيا (انظر الفقرة ٧٧ أدناه). ويشكل هذا النهج المتكامل إزاء المشورة المقدمة في مجال السياسات مثلاً للتعاون بين الأونكتاد والفريق القطري التابع للأمم المتحدة وحكومة كينيا، ويساعد على إدماج المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وجرى تقديم استعراض السياسة الاستثمارية المتعلق بكينيا إلى حلقة عمل وطنية لأصحاب المصلحة في نيروبي في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٥، وكذلك إلى مجموعة من أعضاء البرلمان في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، وقد شارف على الإنجاز.

(أ) استعراضات سياسات الاستثمار

٦٧- أعد استعراضان لسياسات الاستثمار لكل من بنن والجزائر، وتم تقديمهما على التوالي أثناء الدورة الثامنة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، واجتماع فريق الخبراء المعني بالإدارة السليمة في مجال ترويج الاستثمار المعقود في جنيف (١-٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤). ويجري إعداد استعراض آخر لسياسات الاستثمار المتعلقة بزامبيا. وكان هناك ١١ طلباً معلقاً لوضع استعراضات لسياسات الاستثمار في أفريقيا في نهاية آذار/مارس ٢٠٠٥، وسيصدر قريباً استعراض لسياسات الاستثمار المتعلقة برواندا، والعمل جاري على وضع استعراض سياسات الاستثمار المتعلقة بالمغرب ونيجيريا.

٦٨- كما أن برامج متابعة المساعدة التقنية، التي تهدف إلى تنفيذ التوصيات الواردة في استعراضات سياسات الاستثمار، ما زالت جارية في ثمانية بلدان أفريقية، وستبدأ المتابعة في بلدين أفريقيين آخرين.

(ب) تشجيع الاستثمار: دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب (آسيت)

٦٩- على مدار عام ٢٠٠٤، اضطلعت دائرة الخدمات الاستشارية المتعلقة بالاستثمار والتدريب بما يلي: إعداد مشروع قانون بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل بوتسوانا وليسوتو؛ وإعداد تقرير تشخيص عن تصنيف المغرب بغية تنمية القدرات الوطنية من أجل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ ووضع استراتيجية لتشجيع الاستثمار وبرنامج لبناء القدرات في كينيا. وعلاوة على ذلك، جرى إعداد دراسة تشخيصية لمناخ الاستثمار من

أجـــل بلـــدان الجماعـــة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا واستُهِلت استراتيجية تستهدف المستثمرين في قطاع الملبوسات في بوتسوانا.

٧٠- وفي جيبوتي، يجري العمل على تركيب بوابة الاستثمار، وهي منصة تفاعلية تستخدم بواسطة الإنترنت من أجل تشجيع الاستثمار.

٧١- وتواصـــل تقـــديم الدعم للرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، التي تضم في عضويتها ٤٦ وكالة أفريقية لتشجيع الاستثمار. وبالتعاون مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، نُظِّمت ثلاث حلقات عمل تدريبية إقليمية، شارك فيها عدد من البلدان الأفريقية بنشاط، بشأن إنشاء وتطوير التكتلات في بوتسوانا، وتوفير الخدمات والرعاية اللاحقة للمستثمرين في الجزائر، والتسويق الاستراتيجي في مارسيليا.

(ج) اتفاقات الاستثمار الدولية

٧٢- نُظِّمـــت دورتان تدريبيتان مكثفتان من أجل المفاوضين الأفريقيين في مجال اتفاقات الاستثمار الدولية، الدورة الثالثة للبلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية (بريتوريا آذار/مارس ٢٠٠٤)، الدورة الرابعة للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية (الاسكندرية أيار/مايو ٢٠٠٤). وسبق كل دورة تدريبية عقد دورة للتعلم عن بعد. كما يسّر هـــذا الـــبرنامج إجـــراء جولـــة من المفاوضات بشأن معاهدات الاستثمار الثنائية من البلدان الناطقة بالفرنسية (بروكســـل، شباط/فبراير ٢٠٠٤)، شارك فيها ١٣ بلداً، بما فيها تسعة بلدان أفريقية، وأسفرت عن توقيع ١٧ اتفاقاً. وبالإضافة إلى ذلك، نُظم بمناسبة انعقاد المؤتمر الحادي عشر للأونكتاد (سان باولو، حزيران/يونيه ٢٠٠٤)، حفـــل توقيع على اتفاقات استثمار ثنائية قامت فيه سبعة بلدان، بما فيها خمسة بلدان أفريقية بالتوقيع على ستة اتفاقات.

٧٣- كذلـــك نظم البرنامج عدة حلقات دراسية مخصصة وقدم الخدمات الاستشارية بناء على طلب منظمات أفريقـــية إقليمـــية. وأوفدت ثلاث بعثات لمساعدة كوميسا في صياغة اتفاق منطقة الاستثمار المشتركة المقترح إنشاؤها في بلدان السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والتفاوض بشأنه. وأجريت مناقشات بشأن قضـــايا الاستثمار مع ممثلي المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي في مناسبتين في بروكسل وغابورون. وأوفدت بعثة أيضـــاً إلى الاتحـــاد الجمركي للجنوب الأفريقي (ساكو) لمناقشة الفصول المتعلقة بالاستثمار في اتفاقات التجارة الحرة. وأخيراً، قدمت المساعدة التقنية لاتحاد المغرب العربي لوضع مشروع شامل للمساعدة التقنية بالاشتراك مع برامج أخرى تابعة للأونكتاد.

(د) التكنولوجيا

٧٤- اســـتجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٨/٢٠٠٤، بدأ الأونكتاد مشروعاً لتعزيز إدماج العلم والتكنولوجـــيا في البرامج القطاعية والاستراتيجيات (أو الأطر) الوطنية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيـــباد) لتحقـــيق الأهـــداف الإنمائية للتنمية. وسينفذ هذا المشروع بالاشتراك مع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا وأمانة نيباد/المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالعلم والتكنولوجيا.

٧٥- واشتملت أعمال البحث في مجال التكنولوجيا فيما يتعلق بأفريقيا على إصدار منشور *Africa's Technology Gap*، الذي يفحص الإطار التكنولوجي في أوغندا، وجمهورية تترانيا المتحدة وغانا وكينيا، مع التركيز على نقل التكنولوجيا، فضلاً عن استيعابها واستخدامها، في الصناعة التحويلية. ويستعرض التقرير المعنون *الفجوة الرقمية: وضع مؤشرات لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ٢٠٠٤*، الاتجاهات في الفجوة الرقمية ويركز على تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أفريقيا، مع دراسة حالة عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر.

٧٦- وفي مجال بناء القدرات التقنية، اشترك الأونكتاد ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في وضع برنامج مع مركز تكنولوجيات المعلومات التابع لدولة جنيف لتوفير تدريب مصمم خصيصاً لمهندسين من البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال المرحلة التجريبية لهذا البرنامج، اختير مشروع مقدم من ليسوتو. ومن المأمول أن يؤدي هذا المشروع إلى إنشاء مصرف بيانات وطني بشأن العلم والتكنولوجيا لذلك البلد.

٧٧- وفي سياق مشروع كينيا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، أجرى الأونكتاد استعراضاً لنظم سياسات العلم والتكنولوجيا في كينيا، مع التأكيد على نقل التكنولوجيا ونشرها، وقدم توصيات بتكوين قيادة سياسية تتولى مسائل العلم والتكنولوجيا، وتعزيز قدرات المسؤولين العموميين من أجل المشاركة بفعالية في مفاوضات نقل التكنولوجيا، وإدخال إصلاحات تقنية ومهنية في مؤسسات التدريب لجعلها أكثر صلاحية للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.

٣- الاستثمار والقدرة التنافسية للمشاريع

٧٨- يهدف برنامج تطوير المشاريع (إمبريتيك) إلى النهوض بعملية تنظيم في البلدان النامية. وبالإضافة إلى أنغولا، يجري تنفيذ البرنامج الآن في ٢٠ بلداً أفريقياً. واستُحدثت منهجية تدريب لمنظمات المشاريع ونُفذت بنجاح في أوغندا وإثيوبيا.

٧٩- وفي مجال الإدارة السليمة للشركات والشفافية، قُدمت المساعدة إلى إثيوبيا وأنغولا وجمهورية تترانيا المتحدة وجنوب أفريقيا ورواندا وزمبابوي والسنغال والسودان ونيجيريا. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، عملت الأمانة على نحو وثيق مع اتحاد المحاسبين القانونيين لشرق ووسط أفريقيا والجنوب الأفريقي، والمعهد الأفريقي للمواطنة الصالحة للشركات ومختلف الهيئات الوطنية للمحاسبة في أفريقيا.

٨٠- وفي مجال سياسات القدرة التنافسية للمشاريع، أكمل الأونكتاد المشروع المنفذ من أجل الوحدة الخاصة لأفريقيا والمشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وعنوانه "دعم السياسات الإقليمية لصالح تنمية القطاع الخاص في أفريقيا"، وذلك في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر طوكيو الثالث المعني بالتنمية في أفريقيا. ونتيجة للعملية الاستشارية التي بدأت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ في الدار البيضاء، المغرب، قدمت توصية بإنشاء مجلس الأعمال التجارية الآسيوي - الأفريقي. وقدم الأونكتاد المساعدة التقنية للجنة الاستشارية التابعة لمجلس الأعمال التجارية الآسيوي - الأفريقي في وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية وخطة عمل

مجلس الأعمال التجارية الآسيوي – الأفريقي وتجسيدهما، تحضيراً لإطلاقهما بشكل رسمي في آذار/مارس ٢٠٠٥. ووضع الأونكتاد أيضاً ورقة الاستراتيجية المعنونة *تعزيز مساهمة القطاع الخاص للسكان الأصليين في التنمية الأفريقية: التحديات والفرص أمام التعاون الأفريقي – الآسيوي.*

٤ – التأمين

٨١- واصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى قطاع التأمين بالتعاون الوثيق مع منظمة التأمين الأفريقية الإقليمية، منظمة التأمين الأفريقية:

- الحلقة الدراسية عن التأمين، إعادة التأمين وأخطار الكوارث، التي نظمها الأونكتاد في ٢٠٠٤ بالاشتراك مع منظمة التأمين الأفريقية، والتي عقدت في الدار البيضاء، اجتذبت أكثر من ٤٠٠ مشاركاً، وأسفرت عن إنشاء مركز لأخطار الكوارث الأفريقية في الدار البيضاء.

- في أيار/مايو ٢٠٠٤، قام الأونكتاد بدور أساسي في إنشاء رابطة المؤمنين الأفارقة في مجال الائتمان التصديري، وانضمام هذه الرابطة إلى عضوية اتحاد داكار.

- نظام إدارة التأمين المحوسب الذي استحدثه الأونكتاد ومنظمة التأمين الأفريقية بلغ الآن مرحلة سيتعين فيها إنشاء مركز دائم للخدمة وفريق للدعم التقني لتلبية على هذا المرفق في جميع أنحاء القارة الأفريقية. وهناك حاجة للحصول على مزيد من التمويل ويجري البحث عن مانحين.

- وأسهم الأونكتاد في الاجتماع الـ ١٨ لمجلس المكتب المعني بمخطط البطاقة الصفراء التابعة للكوميسا في سياغونغا، زامبيا، الذي يدير الاتفاق الدولي للتأمين على المركبات والقائم على أساس معاهدات الأمم المتحدة لبلدان كوميسا في شرق أفريقيا. ولزيادة تيسير التجارة الأقاليمية وحركة البضائع داخل القارة الأفريقية يجري النظر في اقتراح بوضع مخطط للانضمام إلى الاتفاقات الدولية للتأمين على المركبات والتابعة لبلدان كوميسا وبلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

- يقدم الأونكتاد المساعدة إلى بوروندي لوضع استراتيجيات لتشريع ولوائح تنظيمية تحوطية لقطاع التأمين التابع لها.

الحواشي

(١) UNCTAD/GDS/AFRICA/2004/1.

(٢) طُلبت هذه المساعدة تحديداً من قِبَل وزراء التجارة في بلدان المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي.

(٣) نيروبي، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

(٤) كمبالا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

(٥) TD/B/COM.1/72.

(٦) TD/B/COM.1/EM.24/3.

(٧) بنن، بوركينا فاسو، تشاد، توغو، الكاميرون، كوت ديفوار، مالي.

(٨) www.unctad.org/infocomm.

(٩) Kribi, Cameroon, September 2004.

(١٠) معهد الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي هو معهد إقليمي تشارك فيه عشرة بلدان أعضاء، هي: أنغولا وأوغندا وبوتسوانا وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسوازيلند وليسوتو وكينيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا. وهدف المعهد هو بناء القدرات البشرية والمؤسسية في مجالي الإدارة الاقتصادية الكلية والإدارة المالية. وأربعة من البلدان المنتمية إلى المعهد تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس) (هي أنغولا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي).

(١١) وهو مبادرة مشتركة بين المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا ومصرف دول وسط أفريقيا. والبلدان الأعضاء فيه هي: بنن وبوركينا فاسو وتشاد وتوغو وجمهورية أفريقيا الوسطى والسنغال وغابون وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو ومالي والنيجر. وثمة بَلَدان عضوان منتسبان هما: غينيا وموريتانيا. وثمانية من البلدان الأعضاء تستخدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي (دمفاس).

- - - - -